

الإنسان قيمة عليا

المؤسسات فوق الأفراد

Al-Hag

نشرة داخلية تصدرها لجنة الإعلام في حزب الصواب كل يوم اثنين وخميس

آخر حديث

صادق مجلس الوزراء في اجتماعه الأخير على عدة مراسيم قوانين تتعلق بمحاربة تبييض الأموال والمخدرات والتهرب وغير ذلك من الأعمال غير الشرعية . هذه المراسيم تأتي الآن في هذه الظروف الخاصة التي التبس فيها الحق بالباطل وبلغ فيها السيل الزبي ..

ظاهرة تبييض الأموال وغيرها من الممارسات الخارجة على الشرعية والقانون ليست وليدة اليوم ؛ فالناس لا يزالون يتذكرون الضجة حول المخدرات والاعتقالات التي تمت بتهمة تهريب وتداول المخدرات. تلك الضجة التي وندت في المهد ولا زالت ملابساتها مخفية حتى اليوم! .

والناس شاهدوا أفرادا أصبحوا بين ليلة وأخرى وبدون مقدمات من أغنى الأغنياء يتحركون في المليارات ويملكون آخر ما أنتجته المصانع الغربية من السيارات ، هم وأطفالهم! والناس يتحدثون عن عصابات منظمة تحترف تهريب الأموال وتقوم بإدخال كل شيء من المحظورات وغير المحظورات إلى السوق بحرية تامة وبتواطؤ من الذين يفترض فيهم تطبيق المراسيم الجديدة! والناس في الآونة الأخيرة يتحدثون عن عصابات لتهرب السجائر ، وعن تسهيل الهجرة السرية إلى البلدان المجاورة حتى أن الهيئات الأجنبية المختصة قدرت الدخل السنوي من تهريب "مالبورو" وحدها إلى البلدان المجاورة بمليار دولار أمريكي ، والناس يتحدثون عن ما فيا في السلطة تحترف مهنة تزوير الوثائق الرسمية والمتاجرة فيها (جوازات السفر والجنسية وبطاقة الهوية الوطنية غير قابلة للتزوير...) ، والناس يتحدثون عن تحايل مافيا السلطة على مشاريع الدولة الممولة من القروض الخارجية وتحويلها إلى أموال خصوصية .

هذا هو الحديث ، والحديث ذو شجون، الذي تتداوله الألسن بين العارفين بالشأن العام من الخاصة والعامّة! فهل ما ورد في بيان مجلس الوزراء هو لوقف هذه المافيا والتحقق من أسباب الثراء الفاحش المفاجئ لأولئك الأثرياء الجدد المتنفذين في السلطة ؟ وهل سنشاهد نوعا من تجميد أرصدة هؤلاء المغامرين حتى تثبت شرعية ممتلكاتهم، أم أن الأمر يأتي مجارة للحملات الدولية المطالبة بمحاربة هذا النوع من الجرائم ؟ أم القصد من المراسيم الجديدة هو وضع اليد باسم القانون على مقدرات خصوم مافيا السلطة..؟

مهما يكن من أمر، فإنه من السهل أن تتخذ القرارات لاسيما إذا كانت صائبة ، لكن من الصعب أن تنفذ تلك القرارات إذا كان المتضررون منها هم الأغنياء والمتنفذون، فالعبرة ليست في القول بل في العمل، والعبرة ليست في استهداف الضعفاء ، بل في محاسبة الأقوياء وفرض القانون عليهم!

مسرحية تتكرر

خلدت البشرية أمس ذكرى اليوم العالمي لمناهضة التعذيب في جو تعرف فيه بلادنا انتهاكات واسعة لحرية أصحاب الري والتضييق عليهم ولا يسع المتفرج إلا أن يستغرب من أسلوب تعامل النظام مع معارضيه ، بل وحتى أحيانا مع من يتوهم أنهم كذلك ، أو من يعتقد أن اعتقالهم وإهانته من خلال إصاق التهم بهم والسطو على حريتهم يجر عليه منفعة حتى ولو كانت بسيطة، كأن ترضى مثلا جهة أجنبية عن سلوك يعرض المواطن لأبشع أنواع القهر.

سجل النظام أصبح حافلا بهذا النوع من السلوك ، فلا يمر زمن دون أن يتهم ويسجن ويحاكم .

ومن أغرب ما شهد سجل النظام ، المحاكمة والإدانة التي كانت وزارة الداخلية مسرحا لها . لقد تظاهر وزير الداخلية بالتماسك في مؤتمره الصحفي ليحاكم ويدين الإسلاميين قبل الأوان، وخارج مهمته كوزير.

وعلى الرغم من اختلافنا السياسي مع بعض الإسلاميين ، فلا يسعنا إلا أن ننبه : أولا إلى تهافت الأدلة التي أرادها النظام ثبوتية وكافية لإدانة المتهمين، الذين هم في الأصل برءاء حتى تثبت إدانتهم .

ما هي طبيعة هذه الأدلة؟ إنها مجرد كتب ووثائق قد تقتنى فيما يبدو من المكتبات أو تسحب من شبكات الانترنت. وقد تعلم النظام هذا الدرس من أمريكا التي تدين بمجرد خريطة جغرافية أو كتاب يوجد بحوزة شخص .

ثانيا: لا يوجد هدف لكلام الوزير إلا التأثير النفسي على القضاة قبل محاكمة الإسلاميين ، وهو ما يمنعه القانون ويعتبره تجاوزا واستهتارا بالقضاء .

وعليه فإننا كجهة سياسية وانسجاما مع مواقفنا المبدئية نشجب تليفك التهم الذي أصبح عادة راسخة لدى النظام . وندبن التعذيب الذي ميز أسلوب تعامله مع معارضيه من سجناء الرأي وننبه إلى خطورة التليفك والتعذيب كسلوك متخلف يؤشر على البعد عن الديمقراطية كهدف ينشده المواطنون ويرون فيه أمل الخلاص من الواقع المرير .

لكن كيف نفسر السلوك الراهن للنظام؟

لم يعد سرا أنه أي النظام يلجا إلى هذه الأساليب كهروب إلى الأمام من مشاكله مع المؤسسات المالية الدولية أو تلك المتعلقة بالأزمة السياسية القاتلة التي يتخبط فيها .

بريد القراء

أهل الفلوجة نهارهم هجير و ليلهم زمهري
الزائر للفلوجة (قطاع الشريط) سيدرك عمق الأزمة التي يعيشها المواطن الموريتانيوحينها سيتساءل إلى متى تظل الإدارة على هذه الحال: مشاكل عديدة ومواطنون يعانون منها والأدهى والأمر أن كل المشاكل التي يعاني منها المواطنون لا تنتظر ولا تأمل في الحلول من الإدارة المختصة .

الصورة الأساسية التي نقلها ميدانيا من الفلوجة (القطاع 14 الشريط) تجعلنا ندرك وبكل بساطة أن السلطات المختصة غائبة أو مغيبة عن أهم وظائفها ومسئوليتها . المواطن في الفلوجة يدرك ،ومن موقع الصعوبة والمرارة، أنه إذا لم تكن الإدارة مسؤولة عنه وعن مشاكله ،وإذا لم يجد من السلطات أدنا صاغية ومواقف مسؤولة، فهو لا محالة، هو، وحقوقه سيذهبان في مهب الرياح .

ويجمع مواطنو الفلوجة أن أزمته هذه عمرت تسعة أشهر لكنها لم ترق إلى مستوى الأزمة التي تحتاج الحل السريع في منظور السلطات. فالإدارة موقفها معاند و مكابر بحجة أن الأرض خلاء إداريا وساحة مهملة ولا يمكن السكن فيها، والمواطنون يقولون : إذا كانت الأرض لموريتانيا فنحن موريتانيون وإذا كانت "مخلية" بقرار إداري فيحق لنا أن نعرف ذلك بطريقة واضحة.

ويذكر المواطنون أن هناك مجموعة تسمى نفسها لجنة مكلفة بحل مشاكل "الفلوجة" . اللجنة حسب المواطنين لم تقدم شيئا لحل المشاكل ، بالإضافة إلى أنها ليست لجنة وإنما هي مجموعة تتاجر بمشاكل أهل "الفلوجة" ، وكثيرا ما "شرعت" الأرض على رؤوسهم لآخرين . هذه اللجنة اقترحت تكوين توسعة جديدة ذهب نتيجة لها كثير من الخسائر المادية بالنسبة للفقراء ، فبعضهم عدد بعضا من أثاثه و أدواته المنزلية، فقدت في عملية الإخلاء تلك. يذكر أن عدد الأسر المتضررة في الفلوجة يقدر حسب المواطنين فيها بمائة أسرة، أغلبتهم تمتلك بحسبها الشواهد الحية التي تثبت قدم وجودها هناك؛ فهذه امرأة مسنة من أهل الفلوجة قالت إن ابنتها مولودة في عين المكان، وهي الآن تستعد لدخول عش الزوجية ! . وهناك عملية تمارسها السلطات كل يوم حسب السكان وربما مرات في اليوم ، وهي تنكيس الخيام المضروبة هناك بعدما تم تدمير ما هناك من بيوت وأعرشة. عملية تنكيس الخيام هذه تنفذ من قبل عناصر الشرطة والحرس التابعة للمقاطعة، وهو طبعا أمر غير لائق و غير إنساني؛ فالمواطن في العالم حين يضرب عن الطعام تلبى مطالبه خوفا عليه من أن يتأثر صحيا، ومواطنونا في الفلوجة تنكس عليهم الخيام ويبعث أثاثهم وأغراضهم المنزلية، ويتركون في العراء إلى اليوم الموالي، لتتكرر مأساة الأمس.

فهل يعقل أن ترمي دولة بمائة أسرة من مواطنيها في العراء عرضة لحرارة الشمس وشدة الزمهير؟
سيدي ولد محمد فال

رأي حر

أدنا حادثة لمقيط .. ولكن !

نظمت جريدة المجهر يوم الاثنين الماضي ندوة حول حادثة "لمقيط" دعت إليها جمهورا عريضا من السياسيين والصحفيين ... وشخصيات أخرى، وكان حزب الصواب قد لبي دعوة المجهر من خلال وفد هام من بينة قياديين في الحزب.

ومع أن الندوة كان بإمكانها أن تكون أحسن مما كانت من حيث الإدارة وحيادها، ومن حيث المضامين إلا أن تشجيع المنابر الإعلامية الوطنية ، خصوصا المستقلة منها، في مناسبات كهذه يبقى أمرا مطلوبيا ،بل ضروريا لأنه في حد ذاته إسهام في إرساء ثقافة الديمقراطية ، وتمرين على قبول الرأي المخالف ، وتدريب على الإنصات للآخر.

إن هذا شيء مهم ، ويجب تطويره مهما كانت نتائجه الأولية أقل مما يستحق التقييم، إلا أنه بالاستمرار في تثقيف كهذا من شأنه أن يمهّد الأرضية المناسبة مع الزمن ذات يوم لشيوع ثقافة الاختلاف أولا، وتنظيم الاختلاف ثانيا، وصولا إلى القبول الطوعي بنتائج الاقتراع على الاختلاف في الرأي والبرامج ... ومشاريع المجتمع..

صحيح أن إدارة ندوة المجهر كانت منحازة منذ البداية حين عرضت وجهة نظر واحدة أثناء التقديم للمداخلات ، ثم عندما كانت تنتقي من "أطياب" المتدخلين أساسا من مركب سياسي واحد (الحزب الجمهوري والأجرام الدائرة في فلكه) إلا أن الأصوات الأربعة المخالفة في الرأي أضفت على الندوة طابع التعدد والاختلاف؛ وهذا شيء في غاية الأهمية ويستحق التثمين.. أما من حيث مضمون الندوة ، فقد كان دون المستوى نظرا لطغيان اللغة الخشبية والانزلاق السهل والممجوج من أغلب المتدخلين في اتجاه التزمير والتسجيع والتصنع في كلام المديح الخالي من أفكار يتطلبها المقام والمناسبة .

فالمقام هو ندوة للنخبة الفكرية والسياسية ، إذن كان من اللازم أن ترتفع فيها المداخلات عن الكلام السوقي والألفاظ السطحية مثل القول ("لمقيط") جاء ثمرة لحسد القوى التي ترى في موريتانيا قيادة متميزة ورشيده، أو أن موريتانيا تتمتع بمؤسسات ديمقراطية متطورة وشعبها يرفل في نعم الاستقرار..!) وغير ذلك من العبارات الفارغة التي لا تنسجم مع صفة الثقافة والفكر.. وأما المناسبة فهي التفكير في دوافع وأسباب حادثة أليمة راح ضحيتها عشرات الأفراد من الموريتانيين ، وبالتالي يجب إحداث نقلة في نوعية التفكير والتعاطي مع هذا الحدث غير العادي بالجدية المناسبة ، بغض النظر عن مصدر الجريمة ، سواء كان السلفية الجهادية أو عصابات التهريب. والجدية تحتاج إعمال العقل ، والعقل لا يستخدم اللغة الخشبية ، والعقل يستدرك ليحل العلاقة السببية بين السبب والمسبب... من هنا السؤال والاستدراك على ما سمعنا من أقوال رسمية حول "لمقيط"! ومن هنا تضايق أصحاب الموالة للنظام من استدراك العقل حول حادثة "لمقيط" وملابساتها الغامضة إلى الآن! أحد هؤلاء شبه من أدانوا حادثة "لمقيط" واستدركوا على الرواية الرسمية بأنهم مثل ذلك الشخص الخليجي الذي كان يدين "ابن لادن" ثم يتبع إدانته ب"لكن" استدراكا، فأصبح خصومه يطلقون عليه "ابن لادن" سخرية..! و على أية حال، فإذا كان لا بد من الاختيار بين "ابن لادن" و "بني وي،وي" فالأمثل هو اختيار "ابن لادن".

ولمن لا يعرفون "بني وي،وي" فهو تعبير أطلقه الثوار الجزائريون أثناء حرب التحرير على الجزائريين الذين لا يعصون أمرا للمستعمر الفرنسي ، مكتفين على الدوام بهز الرؤوس: وي وي، أي نعم، نعم...!!

محمد الكوري ولد العربي